Ref: PRS 2021/10/1066 24.10.2021

فشل السلطات الليبية والمفوضية السامية في أداء الواجب يؤدي إلى تفاقم أوضاع اللاجئين في طرابلس بشكل خطير

منذ يوم السبت، الموافق 9 أكتوبر 2021، يخيم مئات من اللاجئين وطالبي اللجوء[1] أمام "المركز المجتمعي النهاري" التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية)، في العراء بدون مأوى[2] وبدون أي مساعدات إنسانية، لا من السلطات الليبية ولا المفوضية السامية. المفوضية السامية أغلقت أبواب المركز وترفض تقديم أي مساعدات إنسانية[3]. وضع اللاجئين حرج للغاية[4]، ولا يتلقون إلا بعض المساعدات المحدودة جداً التي تقدمها بعض الجمعيات الأهلية الليبية[5].

أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا كانت سيئة للغاية[6]، وتفاقمت وشهدت تدهور حاد منذ بداية حملة الاعتقالات والمداهمات التي شنتها السلطات الأمنية في طرابلس مطلع الشهر الجاري[7]. تضرر المئات نتيجة لهذه الحملات العشوائية، وفقدوا المقار التي كانوا يأوون فيها، كما فقدوا جميع أمتعتهم وأصبحوا بدون مأوى. حملة المداهمات صاحبتها أعمال عنف روعت الفئات الضعيفة من اللاجئين وأصبحوا في العراء في بيئة غير آمنة.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان (التضامن) علمت من مصادر خاصة أن منظمة الهجرة الدولية تحصلت على إذن لاستئناف رحلات "العودة الطوعية" للمهاجرين العالقين في ليبيا، وأنها قامت بجدولة أربع رحلات لنقل مهاجرين قبل نهاية الشهر الجاري[8]. المفوضية السامية أعلنت عن ترحيبها "بالإذن باستئناف عمليات الاجلاء"، ولكن حتى الآن ليست هناك أي أنباء عن انطلاق أو جدولة رحلات لإعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة.

منظمة التضامن وإذ ترحب بهذه التطورات الإيجابية بقيام السلطات الليبية إعطاء الاذن للمنظمات الدولية لاستئناف رحلات الاجلاء والعودة الطوعية[9]، إلا أنها ترى أن هذا لا يكفي لمعالجة الوضع الإنساني الخطير للاجئين وطالبي اللجوء الذين أصبحوا بدون مأوى. عمليات الاجلاء للاجئين لن يستفيد منها إلا عدد محدود من آلاف اللاجئين[10] في ليبيا. المفوضية السامية أعلنت بأنه "يتم إيلاء الأولوية حالياً من حيث الرحلات الجوية الإنسانية لأكثر من 1,000 لاجئ وطالب لجوء من الفئات الأكثر ضعفاً". أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة السراج ومناطق أخرى لا تحتمل الانتظار ويجب على السلطات الليبية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية، وضع وتنفيذ حلول عملية لتدارك الأمر. **منظمة التضامن تطالب حكومة الوحدة الوطنية:**

- بالتوقف عن اعتقال اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يحملون إثبات تسجيل لدى المفوضية السامية، وأن تفرج فوراً عن المحتجزين منهم في مراكز الاعتقال التابعة لجهاز الهجرة غير الشرعية،

- بتخصيص بعض المواقع والمقار فوراً لإيواء اللاجئين وطالبي اللجوء، وتضع هذه المقار تحت إشراف المفوضية السامية وإدارة جمعيات أهلية ليبية مثل الهلال الأحمر الليبي، و
- بدعم الجمعيات الأهلية الليبية، وسائر مؤسسات المجتمع المدني الليبي، وأن تتوقف عن التضييق عليها حتى يمكنها أداء رسالتها الاجتماعية والإنسانية.

كما تدعو التضامن حكومة الوحدة الوطنية إلى التعاون مع المفوضية السامية، وإلى التوقيع على "الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين"[11] وعلى "البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين"[12]. وتوجه منظمة التضامن دعوتها للمفوضية السامية بضرورة فتح أبواب "المركز المجتمعي النهاري" في منطقة السراج فوراً لتقديم الخدمات الطبية والإنسانية، يوجد العديد من الحالات يعانون من أمراض مزمنة ووضعهم الصحي الحالي حرج بسبب عدم توفر الدواء ووجودهم في العراء لقرابة الثلاث أسابيع.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

24 أغسطس 2021

---

[1] وفقا لمصادر مستقلة، أعداد اللاجئين المتواجدون أمام مقر المفوضية تتراوح ما بين 700 إلى 1000 شخص، وأحيانا تصل إلى 1500 شخص. وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "يتخذ حالياً نحو 3,000 شخص مأوى لهم قرب المركز المجتمعي في طرابلس". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مفوضية اللاجئين تدعو ليبيا إلى وضع خطة عاجلة لطالبي اللجوء واللاجئين، وترحب بالإذن باستئناف عمليات الإجلاء"، 22 أكتوبر 2021.

[2] حساب (Refugees In Libya) على موقع Twitter: الحساب ينشر صور للاجئين بالقرب من مكتب المفوضية في منطقة السراج، "مأوى لمئات من النساء الحوامل والأطفال"، "صورة للاجئين نائمين في العراء على قارعة الطريق"، "صورة للاجئين في العراء".

[3] المفوضية بررت إغلاق المركز "لأسباب تتعلق بالأمن والسلامة"، وحقيقة الأمر أن المفوضية أوقفت عملياتها الإنسانية في المركز خوفاً من توافد أعداد أكبر من اللاجئين وطالبي اللجوء.

[4] لا تتوفر أي دورات مياه عمومية، ويضطر اللاجئون لقضاء الحاجة بالقرب من أماكن مبيتهم مما يفاقم من تردي الوضع الصحي ويعرضهم للأمراض. حساب (Refugees In Libya): "تُظهر اليوم 16 بيئة شديدة التلوث، حيث يضطر اللاجئون إلى التبول والقاء روثهم على جوانب الطرق، مما يشكل تهديد خطير لحياة الأطفال الذين يردون هذه الأماكن"، 17 أكتوبر 2021.

[5] الدور الإنساني التي تقوم به المنظمات الأهلية الليبية على الرغم من إمكانياتها المحدودة - والذي تجلى ليس فقط في الأزمة الراهنة المتعلقة بأوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن في أحداث كثيرة، في السلم وفي إثناء المواجهات المسلحة - دور هام جداً، ويعوض جزء يسير من التقصير الخطير في وفاء الحكومة الليبية بمسؤوليتها الاجتماعية. المجتمعات التي تحترم حق التجمع السلمي، حق أساسي من حقوق الإنسان، وتدعم الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها، تعتمد على مساهمات العمل الأهلي والتطوعي في إكمال دور الدولة في الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية. في ليبيا مؤسسات الدولة، تشريعية وتنفيذية، لا زالت متأثرة بإرث حقبة الحكم الشمولي والاستبدادي الذي حرم المجتمع الليبي من حقوقه الأساسية ومنها حق التجمع السلمي، ولا زالت تعمل على التضييق على نشاط الجمعيات الأهلية وخنق المجتمع المدني.

[6] المفوضية السامية لا تقدم سوى مساعدة مالية محدودة ولمدة شهرين فقط ولا تغطي تكاليف الإقامة في غرف في مساكن مشتركة. منظمة التضامن وثقت حالات لاجئين مسجلين في المفوضية ويقيمون في مكبات قمامة. لا توجد وسائل نقل عامة في ليبيا، ويضطر اللاجئون إلى استخدام سيارات الأجرة (التاكسي) للوصول الى مقر المفوضية في طرابلس، بعضهم يضطر للحضور من مدن أخرى مثل مصراته.

[7] منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "ليبيا: بشأن حملات الاعتقال التعسفي للمهاجرين وطالبي اللجوء وتعليق رحلات الإجلاء والعودة الطوعية"، 12 أكتوبر 2021.

[8] وفقا لمنشور على حساب وزارة الداخلية، على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook، فقد قام "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" بترحيل 128 مهاجر غير نظامي إلى بلدهم غامبيا في رحلة "عودة طوعية" نظمتها منظمة الهجرة الدولية يوم الخميس الموافق 21 أكتوبر 2021. وزارة الداخلية: "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية يقوم بترحيل طوعي لعدد من المهاجرين غير الشرعيين".

[9] السلطات الليبية قامت بتعليق رحلات الإجلاء والعودة الطوعية وإعادة التوطين منذ ما يقرب من عام، والتي كانت تنظمها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: "المفوضية وشركاؤها يضطرون إلى إيقاف تقديم خدماتهم في المركز المجتمعي (CDC) عقب تجمع حشود كبيرة أمام مبنى المركز"، 8 أكتوبر 2021. مقتطف "***بناءً على قرار السلطات الليبية تم تعليق الرحلات الجوية الإنسانية من ليبيا لمدة طويلة من هذا العام، وتم حظر هذه الرحلات منذ الـ 8 من أغسطس***".

[10] وفق تقرير المفوضية السامية فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في ليبيا بلغ 41٬681 شخص حسب آخر تحديث بتاريخ 1 أكتوبر 2021، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قاعدة البيانات التشغيلية: "وضع اللاجئين، ليبيا".

[11] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين". اعتمدها يوم 28 يوليو 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها 429 (د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950 - تاريخ بدء النفاذ: 22 أبريل 1954م، وفقا لأحكام المادة 43.

[12] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين". أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما به مع الإقرار في القرار 1186 (د-41) المؤرخ في 18 نوفمبر 1966، كما أحاطت الجمعية العامة علما به في قرارها 2198 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 والذي رجت فيه الأمين العام أن يحيل نص البروتوكول إلي الدول المذكورة في مادته الخامسة لتمكينها من الانضمام إلي هذا البروتوكول. تاريخ بدء النفاذ: 4 أكتوبر 1967، وفقا لأحكام المادة 8.